رئيس جامعة إب الدكتور عبدالعزيز الشعيبي لـ« الثورة »:

العملية التعليمية مستمرة رغم الأحداث التي بلغت حد العبث

حوار/ إياد الموسمي - صادق وجيه الدين

،، تداعيات الأزمة الراهنة أثرت على العملية التربوية سواء في المدارس والجامعات ومن بينها «جامعة إب» في حوار أجرته الثورة مع الأستاذ الدكتور عبدالعزيز الشعبي رئيس الجامعة حمل لنا بشرى عودة الأمور إلى طبيعتها بفضل انضباط الأكاديميين والطلاب باعتبارهم صفوة المجتمع وكذلك عدالة المطالب الحقوقية المشروعة التي نادت بها نقابة أعضاء هيئة التدريس على الرغم من محاولات الاستفادة منها وتجييرها حزبياً لتعقيد الأزمة السياسية لمصالح ضيقة.

ويقدم هذا الحوار المزيد من الإيضاحات والمعلومات عن سير العملية التربوية في جامعة إب والمشاريع والطموحات التي تسعى الجامعة إليها.

- مطالب هيئة التدريس كانت حقوقية مشروعة وتمت الاستجابة لها
- الحاجة ماسة إلى تطبيق مبدأ الثواب والعقاب ضد كل من أخل بعمله
- تفاعل المحافظ واهتمام السلطة المحلية دعم استمرار العملية التعليمية
- تم تجهيز كليتي الطب البشري وتقنية المعلومات ونعد لتوسيع برنامجي الماجستير والدكتوراه
- التوجه نحو افتتاح المراكز البحثية المتخصصة مهم لأنها أكثر حركية ولا تقتصر على الإطار النظري

□ أولاً نريد أن نشرع في هذا اللقاء بتقييمك للوضع التعليمي الحالي في الجامعة في ظل الأزمة؟

– بداية لا بد من القول بأن ما حدث ويحدث أمر مؤسف للغاية، إذ تعثرت العملية التعليمية في مختلف المراحل الدراسية، ومن بينها الجامعية ، فقد عانت مختلف جامعاتنا اليمنية من هذه المشكلة، وذلك بسبب ما هو حاصل من اعتصامات ومظاهرات وصلت إلى حد العبث في الوقوف أمام الجامعات، مما حال دون القدرة على الدخول والخروج وإنجاز الأعمال والمهام بشكل طبيعي اعتيادي.. ومع هذا يمكن القول بأن جامعة إب أحسن حالاً من بقية الجامعات اليمنية، نظراً لاستمرار الدراسة فيها منذ اليوم الأول من بدء الفصل الدراسي الثاني، حتى وإن كانت قد تأثرت بالأحداث الجارية على الساحة إلى حد ما طالما وأن هذا التأثر لم يصل إلى حد الاضطرار لإيقاف الدراسة، فقد كانت الدراسة مستمرة من قبل معظم أعضاء هيئة التدريس في مختلف الكليات وشتى الأقسام، دون وجود أي تأثير حقيقي على الوضع التعليمي.

□ لكن نقابة أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم أعلنت في بيان لها عن تعليق الدراسة ودعت إلى الإضراب؟

– هذا صحيح فقد تأثرت الدراسة نوعاً ما ببيان النقابة، ولا سيما أن المطالب التي أحتوى عليها البيان حقوقية مشروعة وليست سياسية، وما يعيبها هو طول الفترة أكثر مما ينبغي لها أن تكون.. وقد تمت الاستجابة لها والتفاعل معها، وتم حل الموضوع بشكل نهائي، لتعود العملية التعليمية إلى طبيعتها من يوم السبت الموافق للثلاثين من أبريل الماضي.

□ ما الذي سيتم اتخاذه بحق المتغيب وغير المنضبطين من الأساتذة والطلبة؟

– الحاجة ماسة وضرورية إلى أن يتم تفعيل مبدأ الثواب والعقاب، من خلال مجازاة المحسنين ومعاقبة المقصرين ، ولا شك أنه سوف يتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة إزاء كل من أخل في عمله ولم يقم بما يجب عليه أن يقوم به ، ولا سيما أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي كانت قد شددت في بيان سابق على ضرورة معاقبة أي معلم أو طالب غير ملتزم بالتدريس أو الحضور..

□ ذكرت بأن النقابة أعلنت تعليق الدراسة للمطالبة بأمور حقيقية.. فما هي مضامين هذه المطالب الحقوقية.

– هناك الكثير من المطالب الحقوقية لأعضاء هيئة التدريس التي لم تؤخذ منذ سنة أو سنتين، وهي عبارة عن فوارق تسويات لم يتم حلها، وهناك في المقابل مطالب من ناحية التغييرات الإدارية والأكاديمية وحقيقة هذا الموضوع كان قد تم الرفع به، وخصوصاً ما يتعلق منه بتغيير العمداء ، ولم تسمح الظروف الراهنة بإصدار القرارات، ومثل هذا لا يمنعنا من البدء بعملية تعيين العمداء ورؤساء الأقسام داخلياً ومن ثم يتم رفعها إلى معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي ومنه إلى دولة رئيس مجلس الوزراء ، رئيس المجلس الأعلى للجامعات اليمنية لغرض إصدار القرارات.

ومطالب أخرى تتعلق بتسهيل بعض الأعمال الإدارية الخاصة بأعضاء هيئة التدريس، ومنها ما يختص بمشكلات المبتعثين للدراسة في الخارج، علماً بأن مشكلة المبتعثين نتجت عن ضعف الموازنة المعتمدة في هذا الجانب، الأمر الذي يضطرنا للجوء إلى البدل، بحيث أنه إذا ما جاء مبتعث بعثنا بدلاً عنه، وتضمنت المطالبة ببعض المزايا التي يحصل عليها أساتذة بعض الجامعات الأخرى، كما هو الحال بالمباني السكنية.. وما ذكرته من مطالب هو على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر.

□ هل نتوقع بأن تكون التعيينات الجديدة على مستوى العمداء ورؤساء الأقسام من الكوادر والكفاءات اليمنية؟

– بإذن الله تعالى.. ولِمَ لا طالما وأن لدينا من الكفاءات والخبرات، ما يؤهلها لأن تحصل على الثقة وتقوم بالدور وتتبوأ مثل هذه المناصب العلمية والأكاديمية.. ومن المهم التنبيه إلى أن عملية التغيير ضرورة، حتى يكون هناك نوع من التجديد عبر التدوير الوظيفي، ولن ينحصر التغيير في استبدال الأشقاء العرب، الذين نكن لهم كل الحب والتقدير ونثمن جهودهم وخدماتهم التي أثمرت وأثرت..

□ كنا قد سمعنا في الفترة الماضية أن هناك إضراباً للموظفين الذين يجدون أنفسهم مظلومين مقارنة بأعضاء هيئة التدريس ولكن لم نعد نسمع هذا الآن.. فما الذي حدث؟

– مطالب الموظفين بدأت قبل أن تحدث هذه الأزمة السياسية المشؤومة في اليمن، وكانت متعلقة بتغيير إحدى المواد في قانون الجامعات اليمنية وهي المادة« ١٠٦ »وقد تم التجاوب مع مطالبهم من خلال الموافقة على تعديل المادة.. ونستغل الفرصة لنشكر دولة الدكتور علي مجور رئيس مجلس الوزراء، ومعالي كل من وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور صالح باصرة، وزير الخدمة المدنية والتأمينات الدكتور يحيى الشعيبي ووزير المالية الأستاذ نعمان طاهر الصهيبي ، على تعاونهم جميعاً في سبيل إخراج هذه المادة إلى حيز النور، لنصل مع الأخوة الموظفين إلى نتيجة مرضية بعد إحالتها للجنة مختصة..

□ هل تتفق مع من يقول بأن الموظفين في الجامعات مهضومين أسوة بالأكاديميين؟

– لا.. من حيث الظلم لا يمكنني ذلك، ولكني مع أن يكون هناك نوع من التوفيق بين الكادرين الأكاديمي والإداري اللذين يعملان في إطار الجامعة، رغم أن مسألة الإمكانات إذ أن البنية التحتية لم تصل إلى ما هو مطلوب من مختلف النواحي على الرغم من أن هناك تطلعاً لتوسيع الجامعة من خلال استحداث أقسام أو كليات جديدة وهذا يفرض مزيداً من العبء في ظل استمرار الحالة الحالية، لأن ما قطعته جامعتنا من شوط في ما يخص البنية التحتية لا يتجاوز نسبة الـ٦٠٪ وهذا ناتج عن قلة المعتمد للمشاريع في الميزانية ، مع العلم بأن جامعة إب أقل الجامعات اليمنية كلها من حيث الموازنة، ومن المناسب أن نناشد الجهات المختصة بإعادة النظر في هذا الموضوع ومراعاة الكثافة السكانية في محافظة إب ومدى إقبال أبنائها على التعليم الجامعي.

□ قد يكون مشروع المكتبة المركزية بالجامعة أهم المشاريع التي ينتظرها الجميع من طلبة الجامعة وأساتذتها بفارغ الصبر.. فإلى أين وصل العمل في هذا المشروع؟

– صحيح أن مشروع المكتبة المركزية من المشاريع العملاقة، ليس على مستوى جامعة إب فحسب وإنما على مستوى جميع الجامعات اليمنية بشكل عام، بل إنها ستكون إحدى أضخم المكتبات في البلد، إن لم تكن الأضخم، وتكلفة المشروع الإجمالية تصل إلى.. بيد أنه وعلى الرغم من كل هذا، يسير العمل بطريقة بطيئة بشكل ملحوظ ، وفي ظل استمرار صعوبة الجانب المادي من حيث قلة الموازنة وصعوبة استخراج المعتمد من المشاريع قد ننتظر مزيداً من السنوات حتى يتم إنجاز هذا المنجز الكبير المتمثل بالمكتبة المركزية التي سيكون لها بالغ الأثر في رفد العملية التعليمية، وبالذات ماله صلة بالدراسات العليا..

□ وماذا عن المشاريع المتعثرة في إطار الجامعة؟

– ليس هناك مشاريع في إطار الجامعة متعثرة إلى الحد الذي يفيده المعنى المستوحى من كلمة تعثر، غير أن المشكلة التي نعاني منها في موضوع المشاريع تتصل- كما سبق- بالسير البطيء كما هو الحال بالمشروع السالف ذكره وهو مشروع المكتبة المركزية، أما ما عدا ذلك فقد كان لدينا مشروع متعثر وهو بناء السكن الطلابي للطالبات، بعد إنجاز مشروع السكن الطلابي للطلاب، وقد تساعد معنا كثيراً فضيلة القاضي/أحمد عبدالله الحجري- محافظ المحافظة عن طريق إدراجه هذا المشروع المهم في إطار الخطة الاستثنائية التي تكرم بها فخامة الأخ الرئيس/علي عبدالله صالح- رئيس الجمهورية لمحافظة إب..

□ وهل هناك مشروع أوشك على الانتهاء؟ وآخر في طريق البدء فيه؟

– هناك مشروع مبنى كلية طب الأسنان في إطار الحرم الجامعي، وبالتحديد بجوار المبنى الحالي لكلية الزراعة والطب البيطري، حيث أوشك العمل فيه على الانتهاء ولم يتبق سوى اللمسات الأخيرة ، ووضع اللمسات الأخيرة، وتكلفته الإجمالية تصل إلى مليار وثلاثمائة مليون ريال، مع الإشارة إلى أن المشروع في أصله عبارة عن معهد صحي، وقد تمت الاستجابة لطلب الجامعة حينها بإجراء تعديلات معينة مهمة في مخطط المبنى ليتناسب مع كونه مبنى لكلية طب الأسنان..

وفي ما يتصل بالشق الآخر من سؤالك، لدينا مخططات مكتملة لبناء مبنيين متكاملين لكل من كلية الهندسة والعمارة وكلية طبٍ الأسنانٍ، تكونان في إطار الحرم الجامعي أيضا، حرصا منا على أن تكون كل الكليات موجودة في إطار الحرم حتى وإن كان من الممكن أن تكون كليات معينة خارجة عن الإطار السابق، بالرغم من أنه أمر يفضل.

□ هل لا زالت الجامعة تعاني في الوقت الحالي من وجود مشكلات مع بعض أصحاب الأراضي والمباني الموجودة في إطار الحرم الجامعي؟

– لقد تم حل المشكلات المتعلقة بهذا الموضوع مع كثير ممن كانت لهم أراضي أو مباني في إطار الحرم الجامعي عن طريق تعويضهم بحسب القانون ووفقاً لما هو متاح، وتبقت حالات محدودة لا زلنا نبحث عن حلول لها، وتبقى مبلغ معين تم إيداعه بحساب المحكمة المعنية بالنظر في هذه الموضوعات، لكنها غير كافية لمواجهة الحالات الأربع، بمعنى أن الحاجة موجودة لرصد مبالغ تفي بتعويض من لهم الحق في وضع أيديهم على بعض الأراضي منذ فترة طويلة ولا نستطيع عمل شيء إلا بحكم بات من محكمة معنية، وقد تشكلت لجنة بناء على طلب المدعي عليهم في هذا الموضوع، وللأسف الشديد لم يحضر البعض منهم، كما رفعت مذكرة لقيادة المحافظة بتشكيل لجنة أخرى لإتمام المهمة والنظر في القضية، ولا زلنا نتابع الموضوع بطريقة جدية... وهناك اتجاه لأن يكون تدخل من جهة قضائية، رغبة في التوصل إلى نتائج تنهي المشكلة وترضي جميع الأطراف.

□ لوحظ وجود تراجع في أعداد الملتحقين بالجامعات اليمنية من عام إلى آخر بما فيها جامعة إب، فما هي أسباب هذا التراجع من وجهة نظركم وبحسب خبرتكم؟

– قبل الحديث عن الأسباب دعني أقول لك: إن محافظة إب على وجه التحديد فيها نوع من التميز والاهتمام بالتعليم، وهذا التميز يدفع كثيرين راغبين في الالتحاق بالكليات العلمية أكثر بكثيرٍ من الكليات النظرية، بدليل أن هناك مؤشراً كبيراً جداً يتمثل في ارتفاع حالة الإقبال على الكليات العلمية التطبيقية في السنوات الأخيرة بما يفوق بكثير السنوات السابقة، فمثلاً كانت الطاقة الاستيعابية في بعض الأقسام التطبيقية، تستوعب أربعين طالباً فيتقدم لاختبار القبول خمسون بينما الآن يتقدم ألف لتقبل خمسين طالباً.. ومثل هذا الكلام، يبين عدم وجود عزوفٍ عن الالتحاق بالتعليم الجامعي، ولكن هناك حرصاً ملحوظاً على الالتحاق بتخصصات معينة، وهي بطبيعة الأمر علمية وتطبيقية، خصوصاً بالنسبة للطلبة ذوي المعدلات المرتفعة في شهادة الثانوية العامة..

ولا ينكر أن من العوامل: ارتفاع نسب القبول في الكليات الإنسانية والأقسام النظرية وما يعيق بعض خريجي الثانوية من مواصلة تعليمهم الجامعي، ولو في أي قسم أو كلية، وهنا أرى أن من الأهمية بمكان إعادة النظر في نسب القبول، بحيث يتم مراعاة كل منطقة أو بيئة، ووضع نسبة معينة لكل منها..

ووزارة التعليم العالي سبق أن تفاعلت مع مقترح قدم إليها بهذا الخصوص، حيث عمل على تخفيض النسبة في بعض الأقسام والكليات استجابة لطلب الجامعات، وأتى ثماره في استيعاب مزيد من الطلاب..

□ ولماذا لا يكون من بين الأسباب: قلة الكليات والأقسام العلمية التطبيقية بالإضافة إلى عدم استحداث أقسام جديدة في الكليات الإنسانية، بالرغم من أننا كنا قد سمعنا عن توجه لدى جامعتكم يهدف إلى افتتاح أقسام جديدة، كأقسام الاعلام والفلسفة والآثار في كلية الآداب، وقسم التربية الرياضية في كلية التربية وقسم علوم الحاسوب في كلية العلوم؟

– ليست المسألة متعلقة بموضوع الاستحداث ، ولكنها مرتبطة بكون المجلس الأعلى للجامعات أقر بعدم جواز فتح أي قسم أو كلية في أي جامعة إلا بعد العودة إليه وطرح الموضوع عليه، وهو يشدد على عدم فتح أي قسم أو كلية إلا بعد وجود البنية التحتية المناسبة والكوادر العلمية الكافية، لأن من غير المعقول الفتح ثم البحث عن الإمكانات اللازمة ومن بينها الكفاءات التعليمية وقد لا تكون متوفرة ، وحينها يتشكل عبئاً على موازنة الدولة.. ونحن لا نمانع من فتح أي قسم من الممكن أن يتم تشغيل الكوادر العلمية الموجودة في الجامعة.

وأنا هنا أوافقك الرأي بأن من الأهمية بمكان استحداث أقسام بين الحين والآخر، ولا سيما ما يتواكب منها مع العصر أو يلبي احتياجات سوق العمل، محلياً أو إقليمياً، وهي مسألة غاية في الأهمية، وقد بدأت من خلال بعض البرامج الموجودة في الجامعة، وعلى وجه الخصوص في كلية العلوم، وإذا ما حققت النجاح المطلوب ستنتقل إلى كليات أخرى..

ويمكن القول في هذا المقام: إن الكوادر العلمية الموجودة في جامعة إب أتت وتأتي وفقاً وبناءً على احتياجات حقيقية وضرورية ومنطقية، ولا زالت لدينا حاجة في مختلف الكليات والتخصصات على نسب متفاوتة.

وأحب أن أنوه في هذا الصدد بأن لدينا بعض الأقسام غير الموجودة في بقية الجامعات، كما هو الحال بقسم تعليم الكبار في كلية التربية، ومن المهم إعطاء المتخصصين فيه بعض المزايا تشجيعاً وتحفيزاً لهم على القيام بواجبهم على أكمل وجه، ولا سيما إذا ما استشعرنا بأن نسبة الأمية عالية وكبيرة جداً، سواء على مستوى المحافظة أم على مستوى الوطن، نتمنى زيادة عدد الدرجات المخصصة لتعليم الكبار أكثر من التخصصات الأخرى.

□ ما سبب تأخر البدء في عملية تجهيز بناء وإنشاء كليتي الطب البشري وتقنية المعلومات اللتين وضع لهما حجر الأساس الأخ/ نائب رئيس الجمهورية خلال عام ٢٠٠٨م؟!

– بالنسبة لكلية تقنية المعلومات، كناقد وضعنا دراسة تصورية متكاملة وقمنا بإرسالها إلى وزارة التخطيط والتعاون الدولي بعد أن وعدت بإدراجه في مشروعات هذا العام التي سيتم تنفيذها بتمويل أجنبي، بيد أن الأحداث الجارية الناتجة عن الأزمة السياسية الموجودة حالت دون استكمال الإجراءات اللازمة لتنفيذه.

أما موضوع كلية الطب البشري فكنا قد حصلنا على وعد من مجموعة مستثمرين أجانب لتمويل هذا المشروع إلا أننا تفاجأنا بتراجعهم عن وعودهم دون إبداء أية مبررات حقيقية ومقنعة ولم نستطع عمل أي شيء بهذا الخصوص لأن الوعود شفوية من جهة مهتمة بعمل مشاريع طبية خاصة بالبصر، علماً بأن الجامعة عملت كل ما عليها ولم تقصر في شيء، وإنما كان التقصير أو التراجع من قبل الطرف الآخر..

وبسبب ضعف المعتمد للمشاريع على مستوى الوطن بشكل كامل، لم نتمكن من رصد هذا المشروع في إطار موازنة الجامعة للعام ٢٠١١م..

□ يعد البحث العلمي أحد أهم معايير نجاح أي جامعة، فما هو تقييمكم لواقع البحث العلمي في جامعة إب؟

– على المستوى الفردي أو الشخصي، توجد الكثير من الأبحاث العلمية القيمة والرائدة من أعضاء هيئة التدريس ويستحقون شكرهم عليها، ولن أبالغ إذا ما قلت بأن مجموع الأبحاث المنشورة في المجلات والدوريات العلمية المحكمة في الداخل والخارج من قبل أساتذة جامعيين يمنيين يعكس مدى تفوق جامعة إب على غيرها، ومما يدل على ذلك أن كثيراً من أساتذتها سبق أن فازوا بجوائز أبحاث علمية في مسابقات محلية وخارجية، وهناك الكثيرون ممن كانت لهم مشاركاتهم الفاعلة في ندوات ومؤتمرات علمية، داخلياً وخارجياً.

أما على مستوى ما يخصص للبحث العلمي في إطار جامعة إب بل والجامعات اليمنية عموماً، فلا زال الموضوع مبهماً وغير مستوعب مع الأسف الشديد، والرؤية الموجودة لدى الأجهزة المرتبطة بالجامعة بشكل مباشر أو غير مباشر، لا ترى بضرورة البحث العلمي لأنه في نظرها مجرد رأي يمكن لصاحبه أن يعرضه ويلقيه في أي وقت وهذه إشكالية موجودة في الوطن العربي ناتجة عن ثقافة معينة وعدم إكتراث بهذا الموضوع.

وهنا تبدو الحاجة ضرورية وملحة لمراجعة هذه الفكرة بشكل جاد ودائم إنما في الغالب العام جامعتنا في حالة بحثية أفضل، ولديها باحثون متميزون.

□ هل تجد الرغبة موجودة والعزيمة حاضرة لتوسيع برنامج الماجستير في جامعتكم خصوصاً بعد أن تم افتتاح البرنامج في تخصص الكيمياء بكلية العلوم؟

–الجامعة تمتلك من الإمكانات والخبرات ما يمكنها من توسيع برنامج الدراسات العليا، ولا سيما أن مرحلة الماجستير مكملة ومتممة لسابقتها وهي مرحلة البكالوريوس، الشيء الآخر أن الحصول على المعلومة بات متاحاً ومتيسراً لكل من يرغب في ذلك، وليس بنفس صعوبة ما كان موجوداً سابقاً، من خلال الثورة المعلوماتية الموجودة ولا سيما أن عملية البحث كانت هي المشكلة التي تواجه باحثي الأمس، أما اليوم فالباحث بحاجة إلى التعرف على أساليب البحث وطرائقه، بالإضافة إلى أن البحث العلمي جزء لا يتجزأ من التطور العلمي والنهوض المعرفي في العصر الحالي ، سواء كان ذلك في المجال العلمي الطبيقي الطبيعي أم المجال الإنساني النظري.. ومن هنا فالتوسع في برامج الدراسات العليا أمر ضروري وليس مجرد كمالي وأرى أن من الأهمية بمكان اهتمام جامعتنا بهذا الأمر ولا سيما أنها في محافظة يهتم كثير من أبنائها بالتعليم، علاوة على وجود كثافة سكانية.

□ هل الجامعة مؤهلة حالياً لافتتاح بعض برامج الدراسات العليا مثل الدكتوراه؟

– لست مع فتح برنامج الدكتوراه في الآونة الحالية، لكن ممكن ننتظر خمس سنوات حتى يتم استكمال بعض المباني والأمور اللازمة.. كل ما يهمنا الآن هو أن تكون رسائل الماجستير في الجامعة على قدر من القوة والجدة.. ومرحلة الدكتوراه ستأتي إن شاء الله لاحقاً ولا داعي لأن نقفز على إمكاناتنا الراهنة.. والمكتبة المركزية من شأنها الإسهام في رفد وتشجيع هذه الفكرة ومساعدة الباحثين على إتمام رسائلهم أو أطروحاتهم على النحو الذي يشكل إضافة نوعية للناحية العلمية والمعرفية.

□ نظمت جامعة إب العام الماضي المؤتمر العلمي الدولي الأول وقد تم تخصيصه لعلوم وتكنولوجيا البيئة.. فهل تجده حقق أغراضه وأهدافه؟!

– يمكن أن يكون الأمر كذلك في الإطار العلمي والمعرفي ، وكذلك من ناحية التنظيم والإدارة والأوراق المقدمة والخروج برؤى محددة وأفكار مستخلصة ، أما في ما يختص بالإفادة منه على مستوى الواقع العملي، فلا أظن بأن الأمر قد تحقق على النحو الذي كنا نطمح إليه.. وطبيعة المادة العلمية لا تمنع من أن تتحقق الفائدة منه في الغد.. المهم أن تستمر الجامعة في معالجة المشكلات المختلفة التي تواجه المجتمع وما بعد مثل هذا الأمر يناط بالجهات المعنية تحقيق الفائدة المرجوة على أرض الواقع..

□ وهل تم بعد إقرار الموضوع الذي سيتم تداوله في المؤتمر العلمي الدولي الثاني للعام الجاري٢٠١١ م؟

– حتى الآن، الاتفاق قائم على موضوع متعلق بالإدارة والتنمية وهو موضوع غاية في الأهمية وجدير بالبحث والدراسة وكان الأخوة في كلية التجارة والعلوم الإدارية قد قدموا لنا تصوراً كاملاً وشاملاً لكني أصدقك القول بأنه وحتى هذه اللحظة تبدو المؤشرات تشير إلى إمكانية انصراف الأمور نحو إطار محدود في ظل الأوضاع الراهنة، وقد تعيقنا الظروف عن تنظيم المؤتمر الدولي الذي كنا نخطط له ونسعى من أجله ونأمل بأن تعود الأمور إلى طبيعتها في القريب العاجل لكي نحاول استدراك الوقت وإقامة المؤتمر وفق الوعد المحدد له سلفاً..

□ إلى ماذا تهدف الجامعة من إنشاء المراكز العلمية المتخصصة كما هو الحال بمراكز اللغات والحاسوب والإرشاد النفسي والتربوي؟

– لاشك أن المراكز العلمية رافد مهم وحيوي لعمل الجامعة وهي تتركز غالباً في الجانب التطبيقي تنفيذاً وإتماماً للجانب النظري فمثلاً يوجد في بعض الجامعات أقسام خاصة بالعلوم السياسية وفيها يتلقى الطلاب مجموعة من المفاهيم النظرية وتعمل مراكز الدراسات السياسية على إتاحة الفرصة أمام المتخصصين بحيث يمكنهم تطبيق مفاهيمهم النظرية بوقائع عملية فهي أي المراكز أكثر حركية من الكليات التي عادة ما تحصر نفسها في الإطار المنهجي، كما أن المراكز العلمية المتخصصة ترسم صوراً حية وواقعية إلى جانب أن المراكز داخل الجامعات أفضل بكثير من خارجه كونها تضم عدداً من الخبراء والمتخصصين ولهذا السبب فكثير من الدول المتقدمة تحرص على وجود المراكز داخل الجامعات لثقتها فيها واقتناعها بنتائجها ومعرفتها بعدم وجود مصالح خاصة بها..

□ لنختم هذا اللقاء من حيث ابتدأنا ونسألك عن رسالتك لمن يريدون إيصال الصراع السياسي إلى الحرم الجامعي؟

– ما حدث في جامعة إب كما سبق كان نتيجة لمطالب حقوقية وليست سياسية ولكن هناك من حاولوا تجيير المطالب من الإطار الحقوقي إلى الإطار السياسي والحزبي.. وأود التأكيد على أن أهدفنا في إطار الجامعة تصقب في مصلحة الوطن في كل وقت وفي كل حين ويمكن أن تضيف إلى المصلحة الوطنية بكل الأحوال كما أن الجامعة -أي جامعة- تقوم بدور رائد وبناء ولا يصلح تجييرها لمصلحة أي حزب أو منفعة أية جهة.. ولا بد من التأكيد على أن قيام الأستاذ الجامعي أرقى وأسمى من العمل الحزبي، وأعتقد أن على الأحزاب أن تتخذ من الجامعة نبراساً لا أن تتخذ الجامعة من الأحزاب نبراساً...!!

مع الأسف الشديد هناك من يقدم عمله الحزبي على واجبه الأكاديمي وهذه مشكلة قد تضر بقيمة الحياة لأنه في نهاية الأمر يأكل لقمة عيشه من مكان عمله، والعمل في التحليل النهائي يجب أن يكون خالصاً لوجه الله وليس خالصاً لوجه الحزب، وطالما أن مرتب هذا الأستاذ أو ذاك من الجامعة فعليه أن يعمل فيها بكل جد واجتهاد، أما إذا كان المرتب الذي يتقاضاه من الحزب فهذا موضوع آخر..!!

وكنا نأمل أن ننور طريقنا ونحل كافة مشكلاتنا من خلال العلم الذي نحن بأمس الحاجة إليه في الوضع الراهن لكننا للأسف قدمنا الحزب على واجب العلم ولهذا فقد بدأت تظهر بعض الأمور غير الطيبة في علاقة الأستاذ والطالب وكذلك علاقة الأستاذ بالأستاذ أو الطالب بالطالب.